● أخبار قصيرة

إقامة ٥٠٠ رحلة جوية محلية ودولية عبر الأجواء الايرانية في يوم واحد

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة المطارات والملاحة الجوية الإيرانية: قدّمت شركة المطارات خدماتها لنحو ٥٠٠ رحلة جوية، بما في ذلك رحلات الترانزيت والرحلات الداخلية والدولية.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه أشار محمد أميراني، الرئيس التنفيذي لشركة المطارات والملاحة الجوية الإيرانية، إلى تزايد عدد الرحلات الجوية، قائلاً: قدّمت شركة المطارات خدماتها لنحو ٥٠٠ رحلة جوية، بما في ذلك رحلات الترانزيت والرحلات الداخلية والدولية.

وأضاف: «قام متخصصو شركة المطارات الملتزمون بسرعة وفي أسرع وقت ممكن بتشغيل المناطق المتضررة في مطارات البلاد. الجزء الشرقي من البلاد مفتوح بالكامل، وفي الجزء الغربي، تعمل الرحلات الجوية بأمان تام من الساعة ٥:٠٠ صباحًا حتى ٦:٠٠ مساءً».

وأكد أميراني أن أنظمة الرادار والملاحة والمراقبة في البلاد جاهزة ومستعدة لتوجيه الرحلات الجوية بأمان.

هذا وكان قد توقفت الرحلات الجوية عبر الاجواء الايرانية لعدة أيام اثر العدوان الصهيو-امريكي على البلاد حتى لا يعرض سلامة المسافرين للخطر .

إيران تطالب بتعليق عضوية اميركا والكيان الصهيوني في مجموعة (FATF)

وجهت إيران رسالة إلى مجموعة العمل المالي الدولية طالبت فيها بتعليق عضوية الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في المنظمة بسبب انتهاكهما الصارخ للمعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وقال هادي خاني، أمين عام المجلس الأعلى لتمويل مكافحة الإرهاب في إيران، إنه «بعد الاعتداءات غير المشروعة من قبل الكيان الصهيوني واميركا، قدّمنا طلبًا رسميًّا لرئيس مجموعة (FATF) لاتخاذ موقف تجاه هذين العضوين بسبب خرقهما الواضح للمواثيق الدولية».

وأضاف أمين عام المجلس الأعلى لتمويل مكافحة الإرهاب في إيران أن رئيس المجموعة الدولية رد على الطلب قائلاً إن «الطلب الإيراني سيؤخذ بنظر الاعتبار».

خلال تفقده مدينة أستارا

رئيس الجمهورية يؤكد على أولوية تطوير شبكات النقل مع دول الجوار

صرح رئيس الجمهورية الإسلامية الايرانية الدكتور «مسعود بزشكيان»، خلال تفقده مدينة أستارا (شمالي البلاد)، بأن إحدى أولويات الحكومة اليوم تكمن في إصلاح واستكمال وتشغيل سريع لشبكات الاتصال والنقل، سواء كانت سككا حديدية أو طرقا برية أو بحرية، مع الجيران ودول الشمال مثل أذربيجان وروسيا وكازاخستان وتركمانستان.

وأوضح الرئيس «بزشكيان» في تصريح للصحفيين خلال زيارته التفقدية لمدينة أستارا (بمحافظة كيلان - شمال ايران): نحن نمتلك في هذه المنطقة بحرا وحدودا واسعة والعديد من الدول المجاورة، وكل هذه الأمور تمثل سبلا لتعزيز وتطوير التجارة من خلال انتهاج أساليب وإمكانيات متعددة.

وتابع رئيس الجمهورية إن هذه الإمكانيات، خاصة في ظل اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وإلغاء التعريفات التجارية مع الدول الأعضاء مثل كازاخستان وأرمينيا وروسيا وغيرها، تعد هذه الامكانيات فرصا ذهبية بالنسبة لرجال الاعمال والمصنعين في البلاد.

إمكانيات شمال البلاد تمثل سبلا لتعزيز التجارة مع بلدان المنطقة

بقدرة تصل إلى ٢,٢٣٧ مليون برميل يومياً

إيران ثاني أكبر دولة لتكرير النفط في منظمة أوبك

تتبوأ إيران المرتبة الثانية بين دول «أوبك» في مجال تكرير النفط بقدرة تصل إلى ٢,٢٣٧ مليون برميل يوميًا، مما يمثل ١٦٪ من إجمالي طاقة التكرير داخل المنظمة. كما تُشكل حصتها نحو ٢,١٪ من السعة التكريرية العالمية.

وأصدرت أمانة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نشرتها الإحصائية السنوية الستين لعام ٢٠٢٥. ومن القضايا التي تناولتها هذه النشرة طاقة التكرير لدول أوبك في العام الماضي (٢٠٢٤).

ووفقًا لهذا التقرير، بلغت طاقة التكرير لدول أوبك في عام ٢٠٢٤ ما مجموعه ١٤ مليونًا و١٣٩ ألف برميل يوميًا، وبلغ إجمالي طاقة التكرير في العالم العام الماضي ١٠٣ ملايين و٧٦٩ ألف برميل يوميًا.

وتشير هذه الأرقام إلى أن أوبك امتلكت حوالي ١٣,٦٪ من طاقة التكرير في العالم في عام ٢٠٢٤.

وقد نمت طاقة التكرير في العالم بنسبة واحد في المائة مقارنة بالعام السابق، وزادت طاقة التكرير لأوبك بنسبة نصف في المائة.

وتمتلك السعودية أكبر طاقة تكرير بين أعضاء أوبك، بطاقة تبلغ ٣ ملايين و٢٩١ ألف برميل يوميًا، أي أكثر من ٢٣٪ من طاقة أوبك.

وبعد السعودية، تأتي إيران في المرتبة الثانية بطاقة تكرير تبلغ ٢ مليون و٢٣٧ ألف برميل يوميًا، بحصة تبلغ نحو ١٦٪، كما أنها تمثل ٢,١٪ من طاقة التكرير العالمية.

ويُعدّ احتلال إيران للمرتبة الثانية أمرًا بالغ الأهمية، إذ تُعدّ ثالث أكبر مُنتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية والعراق، ولكن بفضل اكتمال سلسلة القيمة في صناعة التكرير، يُحوّل حوالي ٦٩٪ من النفط المُنتَج في إيران إلى منتجات نفطية قيّمة في مصافي البلاد، الأمر الذي، بالإضافة إلى منع مبيعات النفط الخام، مكّن أيضًا من تلبية الطلب المحلي. في حين تبلغ هذه النسبة ٣٩٪ في السعودية، وأكثر بقليل من ٣٠٪ في العراق.

والتأكيد على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين

تعاون ايراني-عراقي لتسهيل التبادل التجاري عبر معبر برويز خان الحدودي

ناقش حاكم مدينة قصر شيرين «محمد شفيعي» (بمحافظة كرمانشاه) مع الممثل المفوض لرئيس وزراء إقليم كردستان العراق في معبر برويز خان الحدودي ومدير الحدود «عباس إسماعيل علي» ناقشا تعزيز التعاون وتسهيل التبادل التجاري والاقتصادي بين إيران والعراق عبر المعبر.

والتقى «محمد شفيعي»، على رأس وفد، مدير الحدود والممثل المفوض لرئيس وزراء إقليم كردستان العراق في معبر برويز خان، لمناقشة التحديات القائمة على الحدود.

وأكد الجانبان خلال اللقاء، على تعزيز التعاون وتسهيل التبادل التجاري والاقتصادي لتحقيق المنفعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق من هذه الحدود كما رحّب الجانبان باستمرار هذه الاجتماعات الشهرية لتعزيز التفاعل.

وقال «محمد شفيعي» بشأن بالمواضيع التي نوقشت في هذا الاجتماع الثنائي، لمراسل وكالة «إرنا» : استمرت التبادلات التجارية وحركة المسافرين على هذه الحدود بفضل جهود إيران والعراق ومسؤوليهما، خلال حرب الـ ١٢ يومًا التي فرضها الكيان الصهيوني على إيران.

وأضاف أن اجتماع اليوم يأتي في إطار الاجتماعات الدورية الشهرية لتسهيل التجارة والتبادلات الحدودية.

وتابع قائلا: شدد الجانبان خلال الاجتماع، على حل مشاكل السائقين، ووُضعت آليات لضمان رضا السائقين، وخاصة السائقين العراقيين والإيرانيين بناءً على مذكرة تفاهم.

وقال: كانت مخاوف لدى الجانبين بشأن أمن معبر برويز خان، لكن الوضع الأمني مؤاتٍ حاليًا ولا توجد أي مشكلة تُذكر و أكد الجانبان على ضرورة منع تهريب الوقود، ووعد الجانب العراقي بالقضاء على خزانات الوقود غير المرخصة في الشاحنات.

من جانبه قال الممثل المفوض لرئيس وزراء إقليم كردستان العراق في معبر برويز خان إن المعبر من أهم حدودنا التجارية مع الجمهورية الإسلامية. الإيرانية ونؤكد على زيادة حجم التبادلات التجارية على هذه الحدود وإن عقد لقاءات ثنائية لتعزيز هذه الحدود له أهمية خاصة، ونسعى جاهدين لتعزيز آفاق التعاون وحل التحديات القائمة.

وأكد «عباس إسماعيل علي» أهمية ضمان الأمن في معبر برويز خان، وأضاف أن سياسة العراق وإقليم كردستان العراق، وخاصة الاتحاد الوطني، تتمثل في التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في القضايا الأمنية والسياسية والتجارية.

وتابع قائلا: إن ضمان الأمن شرط أساسي للتجارة وتنمية التبادلات الاقتصادية، مضيفا أن مسألة ضمان الأمن وتعزيزها مهمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وإقليم كردستان العراق، ونحن متفقون عليها وحتى اليوم، وبفضل جهود الجانبين، لم نواجه أي مشاكل أمنية على معبر برويز خان.

وانتشار البطالة على نطاق واسع في كيان العدو

شركات صهيونية تحت انقاض حرب إيران وغزة

يُظهر أحدث تقرير صادر عن المكتب المركزي للإحصاء الصهيوني أن ٢٢٪ من الشركات شهدت انخفاضًا في إيراداتها بأكثر من ٧٦٪ عقب حرب الـ ١٢ يومًا مع إيران؛ وهي قضية تُعدّ من أكثر العواقب الاقتصادية إثارة للقلق للتوترات الإقليمية في السنوات الأخيرة.

فبعد أسبوعين من انتهاء المواجهة التي استمرت ١٢ يومًا بين الكيان الصهيوني وإيران، تُظهر أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء الصهيوني أن العواقب الاقتصادية لهذه المواجهة العسكرية قد أثرت بشكل مباشر على الشركات الصهيونية.

ووفقًا لتقرير نشرته هذه المؤسسة الإحصائية مؤخرًا، واجهت ما يقرب من ٣٦٪ من الشركات الصهيونية انخفاضًا في إيراداتها بأكثر من ٥٠٪ في يونيو/حزيران. وهو انخفاض حاد قيّمه العديد من المحللين بأنه من أشد الضربات الاقتصادية الناجمة عن التوترات الإقليمية في السنوات الأخيرة.

وقد طلب الاستطلاع من الشركات الإبلاغ عن مدى انخفاض إيراداتها في يونيو مقارنةً بالظروف العادية نتيجة للحرب الأخيرة مع إيران. وترسم بيانات هذا السؤال صورة مثيرة للقلق، حيث أبلغت ٢٢٪ من الشركات عن انخفاض بأكثر من ٧٦٪. وقال ١٧٪ فقط من المشاركين إن التطورات العسكرية الأخيرة لم يكن لها أي تأثير على وضعهم المالي.

ومع ذلك، فقد لوحظ أكبر ضرر في قطاعات الخدمات والاستهلاك، مثل الأغذية والمشروبات، حيث قال حوالي ٦٥٪ من العاملين في هذا القطاع إن إيراداتهم قد انخفضت بشكل حاد، وقال ٧٪ فقط إنهم كانوا آمنين ماليًا خلال الحرب الأخيرة.

ومن المتوقع أن يصل عدد الشركات التي ستتوقف عن العمل هذا العام إلى ٨٠,٠٠٠ شركة، معظمها من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا ليس مثيرًا للقلق فقط للصهاينة؛ بل هو مؤشر واضح على ضعف الهيكل الاقتصادي للعدو الصهيوني في مواجهة التوترات العسكرية المتعددة. ولم تقتصر الضربة على حرب الـ ١٢ يومًا مع إيران، بل شملت أيضًا الحرب الطويلة والمتكررة في غزة، والتي وجهت ضربة موجعة لاقتصاد الكيان: فوفقًا لبيانات بنك إسرائيل والمكتب المركزي للإحصاء، أدت حرب غزة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٠٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣؛ مع انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة ٢٧٪، والصادرات بنسبة ١٨٪، والواردات بنسبة ٤٢٪.

بالإضافة إلى ذلك، أغلقت أكثر من ٤٦ ألف شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في كيان الاحتلال الصهيوني، مع ازدياد هذا الاتجاه إلى حوالي ٦٠ ألف شركة بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

وتأثرت قطاعات رئيسية مثل السياحة والزراعة والبناء في كيان الاحتلال الصهيوني بشدة؛ حيث انخفضت السياحة بأكثر من ٧٠٪، وتوقفت مشاريع البناء بنسبة ٥٠٪، وشهد المزارعون في المناطق الشمالية وغزة انخفاضًا كبيرًا في إنتاجهم بسبب نقص العمالة والحرب. ويحذر خبراء اقتصاديون من أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى موجة من الإفلاسات الصغيرة وانتشار البطالة على نطاق واسع، ما يشكل تحديا لعملية الاستثمار في القطاعات المحلية في كيان الاحتلال.

رئيس بلدية طهران:

٤٥٠ منزلا متضررًا من الحرب في طهران بحاجة إلى إعادة بناء وتدعيم

كشف رئيس بلدية طهران، عليرضا زاكاني عن بعض الأضرار الناجمة عن العدوان الصهيوني على ايران وقال: ٢٠٠ منزل بحاجة إلى إعادة بناء، و ٢٥٠ منزلًا بحاجة إلى تدعيم، و ١٠٠٠ منزل بحاجة إلى إصلاح وترميم، وقد ترتفع العدد تدريجيًا إلى ١٥٠٠ منزل. كما تضرر حوالي ٤٠٠٠ منزل في مستوى كسر الزجاج.

وقال علي رضا زاكاني، الذي حضر الاجتماع العام لمجلس المدينة لشرح المهام الموكلة إلى بلدية طهران في إعادة إعمار المنازل المتضررة جراء عدوان الكيان الصهيوني: «كانت هذه الأيام الـ ١٢ تجربة قيّمة لنا، وأظهرت كيف يمكن للجهات التنسيق فيما بينها». وأضاف رئيس بلدية طهران: «خلال عدوان الكيان الصهيوني احتاج ٢٠٠ منزل إلى إعادة بناء، و ٢٥٠ منزلًا إلى تدعيم، و ١٠٠٠ منزل بحاجة إلى إصلاح وترميم، وقد يرتفع هذا العدد إلى ١٥٠٠ منزل. كما تضرر حوالي ٤٠٠٠ منزل بمستوى تكسر الزجاج، وسيتم الإعلان عن الإحصائيات النهائية غدًا. وسنُستكمل أعمال إعادة الإعمار البسيطة، التي تشمل تركيب الأبواب والنوافذ، بحلول ١٥ يوليو/تموز».

وتابع: «في الجزء الثاني من الإجراءات، والذي يشمل ١٥٠٠ وحدة سكنية ويشمل أضرارًا في الجدران، دخلنا في مفاوضات مع الهيئة الهندسية، وتم الاتفاق على إعلان السعر التفصيلي لكل وحدة سكنية، على أن يكون رؤساء البلديات مسؤولين عن ذلك. كما تولت هيئة تجديد بلدية طهران مسؤولية أعمال التعزيز، وسيتولى رؤساء البلديات تنفيذ أعمال اعادة بناء ٢٠٠ وحدة سكنية».